الصباح الدولية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media | السنة الثامنة عشرة | 1 يوليو 2025 م | 6 محرم 1447 هـ | الثلاثاء | No. 5215

في إطار حرب الإبادة الجماعية التي يرتكبها الكيان الصهيوني

غزة : الاحتلال ينسف منازل وينذر سكان 18 حياً شمالاً

الجيش الإسرائيلي : أعمالنا العسكرية في هذه المناطق ستتصاعد وتشتد وتمتد غرباً إلى مركز المدينة

قواتنا توجد في منطقة محور صلاح الدين وندعو الفلسطينيين للإخلاء فوراً غرباً ثم جنوباً إلى المواصي عبر طريق الرشيد

غزة – "وكالات": في ظلّ استمرار حرب الإبادة على قطاع غزة، استشهد وأصيب عدد من الفلسطينيين، من جرّاء غارات شنها جيش الاحتلال الإسرائيلي على مدرستَين تستخدمان لإيواء النازحين في مدينة غزة وجباليا البلد، شمالي القطاع، كما نسف جيش الاحتلال منازل سكنية عدّة تقع شرقي مدينة غزة.

وكشف المكتب الإعلامي الحكومي في غزة أن جيش الاحتلال الإسرائيلي دمّر، منذ فجر الأحد، أكثر من 19 منزلاً فوق رؤوس ساكنيها في حي التفاح ومنطقتي جباليا البلد والنزلة، شمالي القطاع، في إطار حرب الإبادة الجماعية التي ترتكبها تل أبيب.

وأصدر جيش الاحتلال الإسرائيلي، أمس الاثنين، إنذاراً إلى المدنيين الفلسطينيين بإخلاء منازلهم في 18 حياً شمالي قطاع غزة والنزوح عنها، تمهيداً لقصفها وتدميرها. وقال متحدث باسم الجيش، عبر منصة إكس: "تحذير خطير إلى كل الموجودين بمنطقة مدينة غزة وجباليا وفي أحياء الزيتون الشرقي، البلدة القديمة، التركمان، الجديدة، التفاح، الدرج، الصبرة، جباليا البلد، جباليا النزلة، معسكر جباليا، الروضة، النهضة، الزهور، النور، السلام وتل الزعتر".

أضاف: "الجيش الإسرائيلي يعمل بقوة شديدة جداً في هذه المناطق، وهذه الأعمال العسكرية ستتصاعد، وستمتد غرباً إلى مركز المدينة لتدمير قدرات المنظمات الإرهابية"، وفق ادعائه. وتابع: "قوات الجيش توجد في منطقة محور صلاح الدين (شرق مدينة غزة) ولذلك تم إغلاق المحور". وموجهاً إنذاره إلى الفلسطينيين قال: "أخلوا فوراً غرباً وبعدها جنوباً إلى منطقة المواصي عبر طريق الرشيد".

من جهة أخرى، كشفت جريدة "العربي الجديد"، في تحقيق نشرته أمس الاثنين، كيف عمل فيليب رايلي، الضابط السابق في وكالة الاستخبارات الأميركية، على خداع العالم في الأشهر الماضية عبر الإعلان عن مؤسسة غزّة الإنسانية باعتبارها مستقلة، بينما كان يعمل ويخطط بناء على مطالب إسرائيلية لتطوير نموذج لتوزيع مساعدات غزة، إضافة إلى ضمان وجود مقاولين عسكريين تابعين له يشرفون على العملية، وكيف عمل جنباً إلى جنب مع إسرائيل لتعميق معاناة سكان القطاع، وهو ما تطلب تأسيس أكثر من شركة في أوقات متقاربة والإستفادة من عمله استشارياً في شركة أخرى.

سياسياً، عادت الأنظار نحو قطاع غزّة بعد انتهاء المواجهة الإيرانية – الإسرائيلية، وشكلت تصريحات الرئيس الأميركي دونالد ترامب المتتالية حول غزة وقرب التوصل إلى اتفاق إشارة بشأن انطلاق قطار المفاوضات المتعطل، بما في ذلك قوله، الجمعة الماضي، إنه "يعتقد أن وقفاً لإطلاق النار سيتحقق خلال الأسبوع المقبل". وعاد بعد ذلك، أمس الأحد، وكتب على منصته للتواصل الاجتماعي تروث سوشال: "أبرموا الاتفاق في غزة. أعيدوا الرهائن (المحتجزين الإسرائيليين)". وتفتح التصريحات والنقاش الدائر حالياً بشأن مفاوضات غزة باب التساؤل حول مصير أي اتفاق محتمل وفرصه، في ظل الموقف الإسرائيلي المعروف سلفاً، الرافض فكرة إنهاء الحرب والمتمسك بتهجير الغزيين إلى خارج القطاع.

ويأتي هذا في وقت زار وزير الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلي رون ديرمر البيت الأبيض، أمس الاثنين، لإجراء محادثات حول الحرب في غزة وإيران، فضلاً عن زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو المُقررة إلى واشنطن، وفقاً لما نقله مراسل موقع أكسيوس الأمريكي باراك رافيد عن مصدر مُطّلع على التفاصيل، الجمعة، وأفاد رافيد في تدوينة على منصة إكس، نقلاً عن مسؤول أميركي كبير، بأن زيارة نتنياهو مُتوقعة في النصف الثاني من يوليو المقبل.

من جانبه، أكد المتحدث باسم وزارة الخارجية القطرية ماجد الأنصاري أمس الاثنين، أنّ هناك انخراطاً قطرياً في جهود الوصول لاتفاق حول الملف النووي الإيراني وذلك بعد انتهاء المواجهة الإيرانية – الإسرائيلية، مشيراً إلى أنه لا يمكن الحديث عن وجود محادثات بشأن غزة، وذلك رغم وجود نوايا أميركية جدية للدفع باتجاه عودة المفاوضات.

وقال الأنصاري بشأن مفاوضات غزة إنّ المناقشات التي تجري حالياً لا ترتق إلى ما وصلت إليه في وقت سابق، مضيفاً "لا يمكن القول إن هناك مفاوضات تجري الآن بين الأطراف، وإنما هناك اتصالات للوصول لصيغة للعودة للمفاوضات"، معتبراً أنه من المبكر الحديث عن إطار زمني للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في القطاع.

وأشار إلى أن هناك نيات أمريكية جدية للدفع باتجاه عودة المفاوضات حول غزة لكن هناك تعقيدات في هذا الشأن، وقال "أصبح من الصعب تقبل استمرار الخسائر البشرية في قطاع غزة، والربط بين الجانبين الإنساني والعسكري في غزة، فالتعنت الإسرائيلي لا زال يمنع إدخال المساعدات إلى قطاع غزة، وإدخال المساعدات المتكدسة على حدود قطاع غزة لا يحتاج إلى آلية جديدة فهناك منظومة جاهزة للتعامل مع هذا الوضع".

إبادة الشعب الفلسطيني تتواصل وسط صمت عالمي مخزٍ

الكيان الصهيوني يدمر معظم مناطق القطاع ويجبر سكانها على الرحيل من منطقة لأخرى دون توقف

الضابط السابق بوكالة الاستخبارات الأمريكية فيليب رايلي خدع العالم في الأشهر الماضية عبر الإعلان عن مؤسسة غزّة الإنسانية باعتبارها "مستقلة"!

الحقيقة أنه كان يعمل ويخطط بناء على مطالب إسرائيلية لتطوير نموذج لتوزيع المساعدات طبقا لمواصفات تل أبيب ولتصبح "مصائد للقتل"

الاستيلاء على المزيد من الأراضي وتوسيع بؤرة استيطانية وإعلان أخرى منطقة عسكرية مغلقة لفرض وقائع جديدة وتهجير الفلسطينيين من أرضهم

تصاعد اعتداءات المستوطنين والجيش الإسرائيلي على «مسافر يطا» جنوبي الخليل

سلطات الاحتلال تسمح فعلياً للإسرائيليين بالوجود داخل هذه المناطق فيما تُمنع العائلات الفلسطينية من الوصول إلى أراضيها

الوزير كاتس يعقد "لقاء عاجلا" مع مسؤولين أمنيين لبحث هجوم المستوطنين على جنود الجيش الصهيوني وقوات الأمن في الضفة الغربية

"وكالات": صعّد المستوطنون وجيش الاحتلال الإسرائيلي من وتيرة الاعتداءات الاستيطانية في مناطق متفرقة من مسافر يطا جنوبي الخليل، جنوبي الضفة الغربية، منذ ساعات صباح أمس الأحد حتى أمس الاثنين، عبر تنفيذ سلسلة هجمات ممنهجة شملت اقتحام تجمعات بدوية، ومساكن للفلسطينيين الذين تعرّضوا للضرب والتنكيل، إضافة إلى الاستيلاء على أراض خاصّة للسكان، وتوسيع بؤرة استيطانية، وإعلان أخرى منطقة عسكرية مغلقة، في إطار محاولات حثيثة لفرض وقائع استيطانية جديدة، وتهجير الفلسطينيين من أرضهم.

وضمن سياق الاعتداءات، أقدم مستوطنون من مستوطنة "أفيجال" صباح أمس، على تخريب سياج يحيط بأرض تعود للفلسطيني سعيد العمور في خربة الركيز بمنطقة مسافر يطا، قبل أن يُدخلوا مواشيهم بين الأشجار المزروعة، ما ألحق أضراراً بمئات الأشجار والمزروعات. وفي أعقاب الحادثة، وبعد اعتراض أصحاب الأراضي على المستوطنين، أعلن جيش الاحتلال المنطقة "عسكرية مغلقة"، ومنع الفلسطينيين من دخول أراضيهم لمدة 24 ساعة، رغم أن القانون العسكري ذاته ينص على منع دخول جميع الأطراف، بما يشمل المستوطنين، إلا أن سلطات الاحتلال تسمح فعلياً للمستوطنين بالوجود داخل هذه المناطق، فيما تُمنع العائلات الفلسطينية من الوصول إلى أراضيها، ما يُعد استخداماً للقرار العسكري غطاء قانونياً لتوسيع الاستيطان أو التمهيد لتهجير السكان، كما جرى في منطقة خلة الضبع أخيراً، بحسب ما يقول الناشط ضدّ الاستيطان أسامة مخامرة.

وفي انتهاك آخر، يقول مخامرة إن "مستوطني مستوطنة سوسيا كسروا أكثر من 150 شتلة زيتون تعود للمواطن محمد مخامرة في منطقة إغزيوه المحاذية لقرية سوسيا، كما ألحقوا أضراراً بسياج الأرض، تزامناً مع حفريات واسعة ينفذها المستوطنون في منطقة واد الجوايا غربي مسافر يطا على أراض مصنفة خاصة بحسب قرار محكمة إسرائيلية صادر عام 2008، بعد مرافعات قانونية قدمتها المحامية قمر مشرقي، نيابة عن أهالي المنطقة".

وتفاجأ المواطنون بأن جيش الاحتلال أعلن عن صدور قرار "وضع اليد على أراضي المواطنين"، ما يعني إغلاق شارع حيوي كان يخدم القرى والتجمعات الفلسطينية، وتحويله بشكل خاص لصالح مستوطنة "أفيجال" والبؤر الاستيطانية المحيطة بتجمّع شعب البطم الذي جرى فصله بالكامل عن التجمعات الفلسطينية الأخرى.

وينصّ القرار على توسيع طريق دون توضيح طبيعة الاستخدام، في حين يُمنح أصحاب الأراضي مهلة لا تتجاوز سبعة أيام لتقديم اعتراضات أمام مديرية التنسيق والارتباط في الخليل، فيما يؤكد مخامرة أن الإجراءات في الاعتراض على قرارات الاحتلال لم تعد مجدية أبداً، لأن سلطات الاحتلال لا تقبل من الفلسطينيين تقديم الاعتراض..

كما هدمت قوات الاحتلال خيمتين في القرية، تنفيذاً لسياسة التهجير القسري المستمرّة بحقّ خلّة الضبع التي سبق أن تعرّضت للهدم الكامل في الخامس من الشهر الماضي، والحادي عشر من الشهر الحالي. أما في خربة أم الخير، يوضح مخامرة أن المستوطنين اقتحموا الخربة نحو ست ساعات في منتصف النهار، ونفذوا أعمال توسعة استيطانية من الناحية الغربية لمستوطنة "كرمئيل" المقامة على أراضي الفلسطينيين، إذ نقلوا السياج المحيط بالمستوطنة ليستولي على مئات الأمتار من أراضي الفلسطينيين، الذين خرجوا للدفاع عن أرضهم، لكن واجهتهم قنابل قوات الاحتلال الصوتية والغاز المسيّل للدموع. من جهة أخرى، اكتفى وزير الأمن يسرائيل كاتس بـ"لقاء عاجل" مع مسؤولين أمنيين لبحث مسألة هجوم المستوطنين على جنود جيش الاحتلال وقوات الأمن في الضفة الغربية المحتلة. وفي بيان نشره بعد ساعات من محاولة اقتحام عشرات المستوطنين "قاعدة بنيامين" العسكرية، وبعد إحراقهم منشأة أمنية تضم أجهزة إلكترونية تساعد في إحباط عمليات المقاومة، توعد كاتس بـ"اتخاذ كل ما يلزم من إجراءات لوضع حد لهذه الظاهرة"، في إشارة إلى تصاعد عنف المستوطنين تجاه عناصر جيش الاحتلال. ومع ذلك، لم يوضح كاتس ما الذي بنيّته فعله وما إذا كان سيُعيد فرض الاعتقالات الإدارية التي ألغاها مع تسلمه منصبه وزيراً للأمن في نهاية العام الماضي، خلفاً ليوآف غالانت، الذي أقاله رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو.

وفي هذا الصدد، هاجم غالانت خليفته، معتبراً أن قرار كاتس إلغاء الاعتقالات الإدارية نابع من منح الاعتبارات السياسية أولويّة على الاعتبارات الأمنية، ورأى أن "الحوادث العنيفة التي تهاجم خلالها عناصر متطرفة مقاتلي الجيش وتخرّب منشآت أمنية تنطوي على مخاطر أمنية".

وطبقاً لموقع "واينت"، يحقق "الشاباك" حالياً في واقعة إحراق المنشأة الأمنية؛ حيث عرّفتها أجهزة الأمن باعتبارها "عملية إرهابية"، فيما صنّفت بقية الهجمات على الجنود مخالفات جنائية وليست أمنية.

وتأتي هذه التطورات بعد أيام أوقفت خلالها الشرطة وأجهزة الأمن الإسرائيلية بضعة مستوطنين مشتبه بهم في المشاركة "بأحداث شغب" دارت في الضفة الغربية، فيما يشارك "الشاباك" في التحقيق مع الموقوفين. ومع ذلك، اعتبر الموقع أن "العبرة لن تكون في كمية الموقوفين، وإنما في لوائح الاتهام التي ستقدّم ضدهم"، مشيراً إلى أنه في غالبية الاعتقالات بعد حوادث مشابهة "عادة ما يلزم المستوطنون الموقوفون الصمت، ولا يتمكن المحققون من استخراج اعترافات أو الحصول على أدلة تمكن من تقديم اللوائح"، والسبب في ذلك هو أن المحققين لا يمارسون تعذيباً جسدياً أو نفسياً ضد المستوطنين الخاضعين للتحقيق، ويقصرون هذا التعذيب على الفلسطينيين والعرب حصراً.

وفي السياق، نقل الموقع عن مسؤولين في جيش الإحتلال قولهم إن "الوضع متوتر حالياً وسيئ جداً، وهو ما يُصعّب العمليات ضد العناصر الإرهابية ويمس مباشرة في المهام الأمنية التي ينبغي القيام بها".

فلسطينيون يتفقدون منزلاً حرقه مستوطنون في بلدة "مسافر يطا"

بدعوى أن "الأمر يعود إلى السلطة التنفيذية التي يحاسبها البرلمان بشكل ديمقراطي"!

المحكمة العليا البريطانية ترفض طلباً لوقف صادرات الأسلحة إلى إسرائيل

تظاهرة أمام المحكمة العليا بلندن لوقف توريد الأسلحة إلى إسرائيل

"وكالات": رفضت المحكمة العليا في لندن التماساً تقدّمت به مؤسسة فلسطينية تسعى لمنع المملكة المتحدة من تزويد إسرائيل بمكوّنات لمقاتلات إف35-. وقال القاضيان ستيفن ميلز وكارين ستين إنهما رفضا جميع المبررات التي استند إليها الالتماس ضد قرار الحكومة، وأضافا أن "الأمر يعود إلى السلطة التنفيذية التي يحاسبها البرلمان بشكل ديمقراطي".

وكانت مؤسسة الحق، ومقرها الضفة الغربية المحتلة، رفعت دعوى قضائية على وزارة الأعمال والتجارة البريطانية بسبب قرارها استثناء أجزاء طائرات إف35- عندما علقت بعض تراخيص تصدير الأسلحة العام الماضي. واستند قرار بريطانيا بشأن تعليق التراخيص إلى تقييم أجرته وخلص إلى أن إسرائيل لم تلتزم بالقانون الإنساني الدولي، لا سيما في ما يتعلق بإمكانية وصول المساعدات الإنسانية ومعاملة الأسرى في قطاع غزة.

لكنها قررت استثناء تراخيص طائرات إف35-، وقالت الحكومة إن تعليق هذه التراخيص سيعطل برنامجا عالميا لتوريد أجزاء من الطائرات مما سيؤثر سلبا على الأمن الدولي. وقالت وزارة الدفاع إن أي تعطيل من هذا النوع "سيقوض ثقة الولايات المتحدة في بريطانيا وحلف شمال الأطلسي".

وذكرت مؤسسة الحق في جلسة الشهر الماضي أن القرار غير قانوني، لأنه يخالف التزامات بريطانيا بموجب القانون الدولي بما في ذلك اتفاقية جنيف. لكن المحكمة العليا رفضت في حكم مكتوب طعن المؤسسة الذي يعتقد أنه الدعوى القضائية الوحيدة التي رُفعت في بريطانيا بشأن مبيعات الأسلحة لإسرائيل. وقال القاضيان ستيفن ميلز وكارين ستاين إن الدعوى "لا تتعلق بما إذا كان يتعين على بريطانيا توريد أسلحة أو معدات عسكرية أخرى لإسرائيل" بل بما إذا كان بإمكان المحكمة أن تقضي بضرورة انسحاب بريطانيا من برنامج إف35- الدولي الذي يؤكد وزراء أهميته للأمنين البريطاني والدولي. وأضاف القاضيان: "بموجب دستورنا، هذه القضية الحساسة والسياسية هي من اختصاص السلطة التنفيذية، وتخضع من الناحية الديمقراطية لمسؤولية البرلمان والناخبين في نهاية المطاف، وليس المحاكم".

وفي وقت سابق من يونيو، كشفت وثائق عن إرسال شركة "بيرموايد إندستري" البريطانية 16 شحنة من "حاويات التخزين" التي يزيد وزنها عن 100 طن إلى شركة "إلبيت سيستمز" في إسرائيل منذ أكتوبر 2023، رغم قرار حظر توريد الأسلحة. وقال موقع ديكلاسيفايد إن معظم الشحنات أرسلت إلى شركة "إلبيت سيستمز" في رامات هشارون بالقرب من تل أبيب، والتي تُنتج مجموعة من الأسلحة لجيش الاحتلال الإسرائيلي مثل قذائف الهاون عيار 155 ملم و122 ملم.